التوجيه النحوي والدلالي لاختلاف البنية الصرفية بين القراءات القرآنية عند الزمخشري (ت 538 هـ) والشهاب الخفاجي (ت1069هـ) في تفسير سورة البقرة

"دراسة تحليلية موازنة"

إعداد الباحث/ محمد عبد التواب محمد مفتاح

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

ملخص الدراسة

منطلق هذه الدراسة أن تغيّر بنية الكلمة (تبعا لاختلاف القراءات القرآنية) قد يترتب عليه تغير في الوظائف النحوية لعناصر الجملة القرآنية، ويستتبع ذلك تغير في الدلالة أيضا، وقد يترتب عليه تغير في الدلالة دون الوظيفة النحوية. وتقدم الدراسة قراءة تحليلية موازنة بين ما قدمه الزمخشري والشهاب الخفاجي في تفسير سورة البقرة عند تعرضهما لمواضع تغير البنية بين القراءات القرآنية ، وتأتي هذه الدراسة في تمهيد ومبحثين وخاتمة ، يتناول التمهيد الحديث بشكل موجز عن الآراء المختلفة في أوجه الاختلافات بين القراءات القرآنية. أما المبحث الأول فيتناول التغير في أبنية الأسماء بين القراءات القرآنية في سورة البقرة، مع العناية بتوجيه الزمخشري والشهاب الخفاجي للمعنى نحويا ودلاليا. وأما المبحث الثاني فيعرض لمواضع التغير في أبنية الأفعال بين القراءات القرآنية في السورة ذاتها ، مع العناية بتوجيه الزمخشري والشهاب الخفاجي للمعنى نحويا ودلاليا ، وتأتي الخاتمة لتوجز نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية

البنية الصرفية– التوجيه النحوي– التوجيه الدلالي– تفسير الزمخشري– حاشية الشهاب الخفاجي– سورة البقرة.

حدود الدراسة

ستنصرف عناية الدراسة بمشيئة الله تعالى إلى القراءات التي اتفق الشيخان – الزمخشري والشهاب الخفاجي– على ذكرها في سورة البقرة، والتي تغيرت فيها بنية الكلمة فعلا كانت أم اسما، ومن ثم فليس من وكدها تتبع القراءات التي انفرد أحدهما بذكرها ، أو التي اقتصر التغير فيها على الوظيفة النحوية ومن ثم العلامة الإعرابية دون تغير في البنية، أو التي اتحدت فيها البنية الصرفية مع تغير في الوحدة المعجمية التي تشغل هذه البنية.

تمهيد:

تتعدد أوجه الاختلافات بين القراءات القرآنية، وقد تناول الأصوليون والمفسرون هذه الأوجه في إطار تفسيرهم لنزول القرآن على سبعة أحرف ؛ فابن الجزري[1] – على سبيل المثال– يذكر أنه تتبع هذه الاختلافات فوجدها لا تخرج عن الأوجه الآتية:

1- اختلاف في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة ، مثل قراءة (البخل) بأربعة أوجه ، ويحسب بوجهين.

2- اختلاف في الحركات بتغير في المعنى فحسب ، مثل : "فتلقى آدم من ربه كلمات"

3- اختلاف في الحروف بتغير في المعنى دون الصورة مثل "تبلوا وتتلوا " و" ننجيك ببدنك و ننحيك ببدنك" .

4- اختلاف في الحروف بتغير في الصورة دون المعنى مثل :" بسطة وبصطة " و " السراط والصراط".

5- اختلاف في الحروف بتغير في الصورة والمعنى كليهما مثل :" يأتل ويتأل" و " أشد منكم ومنهم " .

6- اختلاف في التقديم والتأخير مثل : " وجاءت سكرة الحق بالموت " .

7- اختلاف في الزيادة والنقصان مثل :" وأوصى ووصّى".

وذكر الزركشي نقلا عن ابن عبد البر رأيا قريبا مما ذكره ابن الجزري[2]، وذكر السيوطي[3] نقلا عن أبي الفضل الرازي أن وجوه الاختلاف لا تخرج عن سبعة :

1- اخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ مِنْ إِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ وتذكير وتأنيث.

2- اخْتِلَافُ تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ مِنْ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ.

3- وُجُوهُ الْإِعْرَابِ.

4- النَّقْصُ وَالزِّيَادَةُ.

5- التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ.

6- الْإِبْدَالُ.

---

(1) ينظر ابن الجزري: النشر في القراءات العشر بتحقيق علي محمد الضباع، بيروت ، دار الكتب العلمية، د.ت. 26/1 .

(2) ينظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1957م، 1/ 214 ، 215 .

(3) ينظر الإتقان في علوم القرآن بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م ، 1/ 166 .

7- اخْتِلَافُ اللُّغَاتِ كَالْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ، وَالتَّرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ، وَالْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وقد حصرت الدكتورة سحر سويلم[4] وجوه الاختلافات في القراءات – جمعا بين هذه الآراء – في ما يأتي :

1- اختلاف القراءات في ما يسمى بالأصول مثل الإدغام والإظهار والروم والإشمام ...الخ

2- اختلاف الأسماء في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

3- اختلاف الإعراب.

4- التقديم والتأخير.

5- الزيادة والنقصان.

6- الاختلاف في الحروف.

7- الاختلاف في الأفعال في التصريف من ماض ومضارع وأمر، ومن تغيير في حركات الأفعال عند تصرفها .

وجلي أن الاختلافات التي تعنينا هنا هي التي تتصل بالبنية ، مثل اختلاف الاسم بين الإفراد والتثنية والجمع ؛ فلكل بنيته ؛ واختلاف صوائت البنية التي تتغير على أساسها مثل الاختلاف بين بنيتي (فَعَل) و(فَعِل) على سبيل المثال ، ويمكننا أن نقول بعبارة أخرى : إن الاختلاف الذي يعنينا هنا هو اختلاف البنيتين من حيث عدد الصوامت والصوائت أو من حيث ترتيب الصوامت والصوائت الطويلة ، أو من حيث ترتيب الصوائت القصيرة [5].

ومرد هذه العناية بالاختلاف في البنية بين القراءات القرآنية إلى قناعة بأن العدول عن بنية إلى أخرى "لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة "[6]. ويرى ابن الأثير أن اختلاف الألفاظ من صناعة البلاغة بمنزلة عليّة ومكانة شريفة، وأنها "إذا نقلت من هيئة إلى هيئة ،كنقلها مثلا من وزن من الأوزان إلى وزن آخر وإن كانت اللفظة واحدة، أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل أو من صيغة

---

[4] ينظر راضي، سحر سويلم: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة في القراءات السبع)، الطبعة الأولى، القاهرة، بلنسية للنشر والتوزيع، 2008 م، ص 21 ، 22.

[5] ينظر الشمسان: أبنية الفعل، دلالاتها وعلاقاتها، الطبعة الأولى، جدة ، دار المدني، 1987م، ص7.

[6] السامرائي، فاضل صالح : معاني الأبنية في العربية، الطبعة الثانية ، عمّان، دار عمار للنشر والتوزيع، 2007م ، ص 6 .

الفعل إلى صيغة الاسم أو كنقلها من الماضي إلى المستقبل أو من المستقبل إلى الماضي أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع أو إلى النسب أو إلى غير ذلك انتقل قبحها فصار حسنا وحسنها صار قبحا "[7]. ولا يرد هذا الوصف على كلام الله تعالى وحاشاه ، فإنه حسن في كل موضع وكيفما ذكر ، وإنما ذكرت كلامه استئناسا على تغير الدلالة بتغير البنية .

المبحث الأول
التغير في أبنية الأسماء

أ- بين الإفراد والجمع :

من تغير أبنية الأسماء بين الإفراد والجمع ما ورد في قوله تعالى :" خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ"[8]؛ فقد قرأ حفص بإفراد (سمعهم) ، وذكر الزمخشري[9] وغيره أن ابن أبي عبلة قرأها في الشواذ :"وعلى أسماعهم" بصيغة جمع القِلّة (أَفْعَال) . واستشهد له بقوله

قَالَتْ وَلَمْ تَقْصِدْ لِقِيْلِ الخَنَا مَهْلاً لَقَدْ أَبْلَغْتَ أَسْمَاعِي[10]

توجيه قراءة الإفراد[11] :

---

[7] ابن الأثير :المثل السائر بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية 1420ه، 1/ 274.

[8] البقرة : 7 .

[9] الزمخشري، جار الله محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الثالثة 1407هـ، بيروت، دار الكتاب العربي، 53/1.

[10] البيت لأبي قيس بن الأسلت كما في معجم تاج العروس بتحقيق عبد العليم الطحاوي ومراجعة مصطفى حجازي، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام بالكويت، 1984م، 21 / 224.

[11] ذكر ابن الأثير أن من الألفاظ ما لا يحسن استماعه إلا مجموعاً كاللب ، فلذا لم ترد في القرآن مفردة لأنّ الجمع فيها أحسن وكذلك الكوب ، ومنها لا يحسن استماعه إلا مفردا ولم يرد في القرآن مجموعا كالأرض والبقعة ، وأن ذلك لا يرجع إلى البنية بل إلى الذوق السليم ، فالكلمتان (ضيف وطيف) على الوزن نفسه غير أن (طيف) لا يحسن جمعها ، بخلاف (ضيف) فإنه يحسن فيها الإفراد والجمع . انظر المثل السائر 1/ 277- 280.

لم يعقب الزمخشري على هذه القراءة ، لكن الشهاب الخفاجي ذكر توجيهات متعددة لقراءة الإفراد ؛ فمنها : أنه يطرد إفراد ما حقه الجمع إذا أمن اللبس ، ومنه قول الشاعر :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ

فذكر بطنكم في موضع بطونكم ، ولو ألبس لم يجز كما في الأشياء التي تحتمل الاشتراك وهو غير مراد كالثوب والفرش . ومن توجيهاته أن السمع مصدر في الأصل، والأصل فيه الإفراد لصدقه على القليل والكثير فلا يجمع ما لم يرد تنوعه لمحًا لأصله. ومنها أنه [أي الإفراد] عند السائل له مقتضى لا ينكر وهو مجانسة أخويه [القلوب والأبصار] وتعدده في الواقع . ويرى الشهاب أن الظاهر هنا أن المرجح هو الاختصار والتفنن مع الإشارة إلى نكتة هي أن مدركاته [أي السمع] نوع واحد ومدركاتهما [أي القلوب والأبصار] أنواع متعددة [12]. ويظهر أن الشهاب الخفاجي يعني بالنوع الواحد الذي يدركه السمع الصوت ، وبالأنواع المتعددة الأجناس المختلفة التي تدركها الأبصار والقلوب.

ويوضح ابن عاشور هذه النكتة التي أشار إليها الشهاب الخفاجي بأن القلوب متفاوتة، واشتغالها بالتفكر في أمر الإيمان والدين مختلف باختلاف وضوح الأدلة، وبالكثرة والقلة، وتتلقى أنواعا كثيرة من الآيات؛ فلكل عقل حظه من الإدراك، وأن الأبصار أيضا متفاوتة التعلق بالمرئيات التي فيها دلائل الوحدانية في الآفاق وفي الأنفس التي فيها دلالة، فلكل بصر حظه من الالتفات إلى الآيات المعجزات والعبر والمواعظ، فلما اختلفت أنواع ما تتعلقان به جمعت. وأما الأسماع فإنما كانت تتعلق بسماع ما يلقي إليها من القرآن فالجماعات إذا سمعوا القرآن سمعوه سماعا متساويا وإنما يتفاوتون في تدبره والتدبر من عمل العقول فلما اتحد تعلقها بالمسموعات جعلت سمعا واحدا[13]. وهذا هو الذي يميل إليه الباحث بشأن إفراد السمع وجمع القلوب والأبصار.

توجيه قراءة الجمع :

[12] الشهاب الخفاجي: عناية القاضي وكفاية الراضي، بيروت، دار صادر، د.ت، 1/ 292 .

[13] ينظر ابن عاشور: التحرير والتنوير ، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984م 1/ 252 .

لم يوجه الزمخشري قراءة الجمع، وهي من القراءات الشاذة كما ذكر الشهاب الخفاجي، وقد وجهها بأنّ المراد سمع كل واحد ، وهذا وإن كان حقه الإفراد فإنّ حمل الجمع على كل فرد جائز لا واجب [14].

ويظهر والله أعلم أن توجيه قراءة الجمع هنا للمشاكلة بين جمع القلوب والأبصار ، وأما وزن القلة تحديدا فلأنه ورد له جمعان – كما في الصحاح وتاج العروس والقاموس المحيط– كلاهما للقلة : أسماع و أَسمُع ، وقد "يستغنى بجَمْعٍ عن جَمْع ؛ فيستعمل جمع القلة للقلة والكثرة وبالعكس "[15] على أن جمع القلة يناسب ما سلف ذكره من أن مدركات السمع نوع واحد .

ب – بين اسم الفاعل واسم المفعول:

من تغير أبنية الأسماء الذي نتج عن تغير في الحروف بالزيادة وأدّى من ثمّ إلى تغير في المعنى ما ورد في قوله تعالى: " وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"[16]، فقد قرأ حفص "مُطَهَّرة" اسم مفعول على وزن (مُفَعَّلَة) من الماضي (طَهَّر) بالتضعيف على صيغة (فَعَّل) وهو متعدٍّ، وذكر الزمخشري والشهاب[17] أن عبيد بن عمير قرأ "مُطَّهِّرَة" ، بتشديد الطاء المفتوحة وبعدها هاء مكسورة مشدّدة أيضا وأصله (متطهرة) اسم فاعل على وزن (مُتَفَعِّلة) ، فقلبت التاء طاء وأدغمت في الطاء الثانية، والفعل (اطَّهَّر) وأصله (تَطَهَّر) على صيغة (تَفَعَّل) اللازمة، فلما أدغمت التاء في الطاء اجتلبت همزة الوصل .

توجيه قراءة اسم المفعول:

يفهم من كلام الشهاب أن الله تعالى هو الذي طهرهن ، وأن معنى تطهيرهن أي عن الدنس الحسي والحكمي اللذين يعرضان للنساء فيكون حقيقة حينئذ، وعن الدنس المعنوي الذي يتصل بسوء الخلق فيكون حينئذ مجازا ؛ بحيث لا يعرض لهن لا التطهير الشرعي بمعنى إزالة النجس الحسي أو الحكمي

---

[14] عناية القاضي 1/ 293 .

[15] معاني الأبنية في العربية، د.فاضل السامرائي ص 118 ، وينظر كلام سيبويه عن الاستغناء بجمع القلة عن الكثرة في الكتاب 3/ 573 ، 574 .

[16] البقرة : 25 .

[17] الكشاف 1/ 110 ، وعناية القاضي 2/ 75 .

كما في الغسل عن الحيض[18]، ويذكر الزمخشري هنا فائدة لطيفة في وصفهن باسم المفعول (مطَهَّـرة) بدلا من اسم الفاعل من الثلاثي (طاهرة) ، وهي أن " في (مطهرة) فخامة لصفتهنّ ليست في (طـاهرة) ، وهي الإشعار بأن مطهراً طهرهنّ. وليس ذلك إلا اللَّه عزّ وجلّ المريد بعباده الصالحين أن يخوّلهم كـلّ مزية فيما أعدّ لهم"[19].

توجيه قراءة اسم الفاعل :

لم يوجه الزمخشري ولا الشهاب الخفاجي قراءة اسم الفاعل (مطَّهِّرَة) ، وإن كانا قد أشـارا إلـى أصلها صرفيا وهو (متطهرة) ، والذي يبدو أول الأمر أنهن قائمات بالتطهر بأنفسهن، وقـد يكـون فـي الوصف معنى المطاوعة ، أي أنهن متطهرات بتطهير الله لهن ، أي طهرهن فتطهرن .[20]

مثال آخر

من تغير أبنية الأسماء الذي نتج عن تغير في ضبط البنية وأدّى من ثمّ إلى تغير في المعنى مـا ورد في قوله تعالى:" وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا..."[21] فقد قرأ حفص (مولِّيها) بكسر اللام (عين الكلمة) على اسم الفاعل، وقرأها ابن عباس وابن عامر بفتحها (مولَّاها) على اسم المفعول[22].

توجيه قراءة اسم الفاعل

ثمة احتمالان للتوجيه النحوي – ومن ثم الدلالي – للآية على هذه القراءة ، أولهما أن الضمير (هو) يعود إلى الله سبحانه وتعالى، أي الله موليها إياه، وهذا التوجيه ذكره الزمخشـري[23]والخفـاجي[24]، ويكـون المفعول الأول لاسم الفاعل هو الضمير في (موليها) العائد إلى الوجهة، والمفعول الثاني تقـديره (إيـاه).

---

(18) انظر عناية القاضي 2/ 75 .

(19) الكشاف 1/ 110.

(20) وهذا ما يفهم من كلام أبي حيان . ينظر البحر المحيط 1/ 117 .

(21) البقرة : 148.

(22) ينظر تفسير الكشاف 1 / 205 ، وعناية القاضي 2 / 255 ، والحجة في القراءات السبع ص90، والنشر في القراءات العشر 2/ 223.

(23) الكشاف 205/1.

(24) عناية القاضي 2 / 255.

والاحتمال الآخر أن يكون الضمير (هو) عائدا إلى (كل)، وهذا التوجيه ذكره الخفاجي[25]ويكون المفعول الأول لاسم الفاعل هو الضمير في (موليها) العائد إلى الوجهة، والمفعول الثاني تقديره وجهه أو نفسه[26].

توجيه قراءة اسم المفعول

على هذه القراءة يكون المعنى : مصروفا إليها[27]، ويعود الضمير (هو) إلى (كل) ، وهذا توجيه الشهاب الخفاجي، وجزم به فقال: " كما أنه [أي الضمير هو] على قراءة (مُوَلاها) لـ(كل) من غير احتمال آخر"[28] ، أما الزمخشري فلم يوجه هذه القراءة.

ومما يتصل بهذه القراءة إضافة (كل) إلى (وجهة)، فقد ذكرها الزمخشري ولم ينسبها، على أنه قد وجهها بأن المعنى : وكلَّ وجهة الله موليها، وأن اللام زيدت لتقدم المفعول كما في قولنا : لزيد ضربت ولزيد أبوه ضاربه[29] أما الشهاب الخفاجي[30] فقد نسبها إلى ابن عامر، وقد عقب عليها بقوله: " وقد صعب توجيهها حتى تجرأ بعضهم على ردّها[يعني بذلك الطبري][31] وهو خطأ عظيم، ووجّهها المصنف رحمه الله [يعني به البيضاوي][32] تبعا للزمخشريّ على أنّ اللام زائدة في المفعول المقدم للتأكيد والتقوية فإنّ العامل إذا تأخر ضعف فتزاد اللام في مفعوله كما تزاد في معمول الصفة.[33]

([25]) السابق ، الجزء والصفحة أنفسهما، وانظر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن بتحقيق سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب 2003م، 2/ 164 ، 165.

([26]) ينظر البحر المحيط 2/ 36 .

([27]) ينظر النشر في القراءات العشر 2/ 223.

([28]) عناية القاضي 2/ 255.

([29]) ينظر الكشاف 1/ 205.

([30]) وأبو حيان كذلك. ينظر البحر المحيط بتحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ، 2/ 36.

(31) يقول الطبري :" وقد ذُكر عن بعضهم أنه قرأ ذلك :"ولكُلٍّ وِجهةٍ" بترك التنوين والإضافة. وذلك لحنٌ، ولا تجوز القراءةُ به. لأن ذلك –إذا قرئ كذلك– كان الخبرُ غير تامٍّ، وكان كلامًا لا معنى لَه. وذلك غير جائز أن يكون من الله جل ثناؤه". ينظر الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، القاهرة 2000م، 3/ 195.

([32]) ينظر البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل بتحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1418ه ، 1 / 113 .

(33) تعقب أبو حيان الزمخشري ومن وافقه في هذا التوجيه فذكر أنه توجيه فاسد؛ لأن العامل إذا تعدّى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام. فلا يجوز أن يقال : لزيد ضربته ، ولا : لزيد أنا ضاربه. كما أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة. كان قويا، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدّم لتقويه لضعف وصوله إليه متقدما ، ولا يمكن أن يكون

ج- بين المصدر والصفة المشبهة:

ومن تغير أبنية الأسماء الذي نتج عن تغير في الحركات وأدّى من ثمّ إلى تغير في المعنى ما ورد في قوله تعالى " وإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ"[34]؛ فقد ذكر الشهاب أن في قوله تعالى (حسنا) قراءات : (حُسْنا) بضم فسكون[35] ، (وحَسَنا) بفتحتين[36]، و(حُسُن) بضمتين[37]، و(حُسْنى)[38] .

توجيه قراءة (حُسْنا) بضم فسكون

لم يفصل الزمخشري في توجيه هذه القراءة بل اكتفى بقوله :"قولا هو حسن في نفسه لإفراط حسنه"[39]كذلك فعل الشهاب الخفاجي، فذكر أن (حُسْنا) على هذه القراءة مصدر وصف به مبالغة[40] ، على أن من المفسرين من كان أكثر تفصيلا كأبي حيان الذي يرى أن الظاهر " أنه مصدر ، وأنه كان في الأصل قولاً حسناً ، إما على حذف مضاف، أي ذا حسن ، وإما على الوصف بالمصدر لإفراط حسنه ، وقيل : يكون أيضاً صفة ، لا أن أصله مصدر ، بل يكون كالحلو والمرّ ، فيكون الحُسْن والحَسَن لغتين ،

العامل قويا ضعيفا في حالة واحدة ، ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين..." ينظر البحر المحيط 2/ 36، 37. وقد وجه ابن عطية هذه القراءة بأن المعنى: فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولاكموها. وقد رأى أبو حيان أنه توجيه لا بأس به . ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية 1422ه، 1/ 224، والبحر المحيط 2/ 37 .

[34] البقرة : 83 .

[35] وهي رواية حفص عن عاصم .

[36] وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب . انظر البحر المحيط 1/ 280 .

[37] وهي قراءة عطاء بن أبي رباح وعيسى بن عمر . السابق والصفحة نفسها .

[38] وهي قراءة أبيّ وطلحة بن مصرّف . نفسه 1/ 280 .

[39] الكشاف 1/ 159 .

[40] عناية القاضي 2/ 194 .

كالحُزْن والحَزَن ، والعُرب والعَرَب. وقيل: انتصب على المصدر من المعنى ، لأن المعنى : وليحسن قولكم حسناً"[41].

توجيه قراءة (حَسَنا) بفتحتين :

ذكر الزمخشري هذه القراءة دون نسبة أو توثيق، وأما الشهاب الخفاجي فذكر أن (حَسَنا) على هذه القراءة صفة ، ويحتمل أن يكون مصدرا أيضا كحُزْن وحَزَن .[42] وقد ذكر أبو حيان أن (حَسَنا) هنا " صفة لمصدر محذوف ، أي وقولوا للناس قولاً حسناً"[43]، لكن ابن خالويه يعترض على هذا التوجيه بأن الصفة مفتقرة إلى الموصوف كافتقار الفعل إلى الاسم! ومن ثم يرجح قراءة "حُسْنا"[44] ، ولا يمكن التسليم لهذا المذهب الذي ذهب إليه ابن خالويه؛ لأن من سنن العرب في كلامها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ومنه قول الله تعالى: " أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ"[45] ، أي دروعا سابغات، فحذف الموصوف (دروعا) ، وأقام الصفة (سَابِغَاتٍ) مقامه، وقوله تعالى:" وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا"[46]، أي : وعمل عملا صالحا، فحذف الموصوف (عملا) وأقيمت الصفة (صالحا) مكانه، وقوله تعالى:" وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا"[47] ، فحذف الموصوف (آية) وأقام الصفة (مبصرة) مكانه. وشواهده ليست بالقليلة حتى يُحكم بمنع القياس فيه.

توجيه قراءة (حُسُنا) بضمتين :

يكتفي الشهاب في توجيه هذه القراءة بأن ضم السين هنا لإتباع ضمة الحاء متابعا في ذلك أبا حيان[48].

توجيه قراءة (حُسْنى)

---

(41) البحر المحيط 1/ 280 .

(42) عناية القاضي 2/ 194 .

(43) البحر المحيط 1/ 280 .

(44) ينظر ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع بتحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، بيروت ، دار الشروق، 1401ه، ص 84 .

(45) سبأ: 11.

(46) الفرقان: 71.

(47) الإسراء : 59 .

(48) عناية القاضي 2/ 194 . والبحر المحيط 1/ 280 .

ذكر الزمخشري هذه القراءة دون نسبة أو توجيه[49]، أما الشهاب الخفاجي فقد ذكر أن ثمة خلافا في توجيه هذه القراءة فقيل : إنه مصدر كرجعى، وقيل : هو صفة كحبلى وقيل : مؤنث أفعل ، واستعمل منكرا بدون من على خلاف القياس مثل كبرى وصغرى[50].

د- بين بنيتي (مَفُعْلة) و (مَفْعَلة) :

في قول الله تعالى :" وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ"[51]، قرأ الجمهور (لمثوبة) بضم الثاء، وقرأها قتادة وأبو السمال وعبد الله بن بريدة بسكون الثاء[52].

ومعنى مثوبة ثواب وجزاء من الله وقيل: رجعة إلى الله، وقد أشار البيضاوي إلى أنّ المعنى الأوّل راجع إلى الثاني لرجوع المحسن إلى الله أي إلى جزائه وإحسانه[53].

توجيه قراءة "لَمَثُوْبَة" (مَفُعْلَة)

لم يوجه الزمخشري قراءة حفص " لَمَثُوْبَة"، أما الشهاب الخفاجي فقد عرض في البداية للخلاف في وزن (مَثُوْبَة) فقال: "اختلف في وزن (مَثُوبَة) فقيل: مَفْعُولَة ، وأصلها مَثْوُوبَة فنقلت ضمة الواو إلى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين، وهي من المصادر التي جاءت على مَفْعُولَة كمصدوقة، نقله الواحدي، وقيل: مَفْعُلَة بضم العين، نقلت الضمة إلى ما قبلها، فهي مصدر ميمي"[54]. والذي أراه أن البنيتين اللتين ذكرهما الشهاب الخفاجي بوصفهما احتمالين لوزن (مَثُوبَة) إنما هما بحسب الأصل لا بحسب نطق الكلمة، فإذا كان أصلها مَثْوُوبة فهي على وزن مَفْعُولة، وحينئذ يجتمع فيها إعلالان بالنقل ثم بالحذف ، إذ تنقل ضمة الواو الأولى إلى الثاء فتلتقي الواوان الساكنتان فتحذف إحداهما ، فإن قدرنا حذف الأولى فالكلمة على وزن مَفُولَة، وإن قدرنا حذف الثانية فهي على وزن مَفُعْلَة. وإذا كانت مصدرا ميميا على وزن (مَفْعُلَة) بحسب الأصل فإن الإعلال بالنقل يلحقها فتنقل ضمة العين إلى الفاء ، ويصير وزنها بحسب النطق (مَفُعْلَة) لا (مَفْعُلَة). ثم ذكر الشهاب الخفاجي الاحتمالات الدلالية لقراءة مَثُوبَة فذكر احتمالين: الأول أن

([49]) ينظر الكشاف 1/ 159 .

([50]) عناية القاضي 2/ 194 .

([51]) البقرة : 103.

([52]) ينظر الكشاف 1/ 174 ، وعناية القاضي 2/ 217 ، والبحر المحيط 1 / 538 .

([53]) ينظر عناية القاضي 2/ 217 .

([54]) عناية القاضي 2/ 217 .

معنى مثوبة ثواب وجزاء من الله ، والآخر أن معناه رجعة إلى الله (من ثاب يثوبُ)، والمعنى الأوّل – كما يذكر الشهاب الخفاجي نقلا عن البيضاوي– راجع إلى الثاني؛ لرجوع المحسن إلى الله، أي إلى جزائه وإحسانه.[55]

توجيه قراءة "لَمَثْوَبَة" (مَفْعَلَة)

كذلك ذكر الزمخشري هذه القراءة دون نسبة أو توجيه، أما الشهاب الخفاجي فقد نسبها إلى أبي السمال وقتادة، وأشار إلى أن حقها أن تعل بقلب الواو ألفا (بعد أن تعل بالنقل، أي بنقل فتحة الواو إلى الثاء) فيقال (مثابة)كما في (مقامة)، ولكنهم صححوها[56].

ه– بين بنيتي (فُعْل) و(فَعْل)

من تغير أبنية الأسماء الذي نتج عن تغير ضبط البنية ما ورد في قوله تعالى: " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ"[57]، فقد قرأ حفص "كُرْه" بضم الكاف (فاء الكلمة)، وقرأها السلمي بفتح الكاف "كَرْه"[58].

توجيه قراءة الضم (فُعْل)

ذكر الزمخشري أن قراءة الضم " وهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ" من الكراهة، بدليل قوله تعالى :"وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً"، ويرى أن ثمة توجيهين لهذا المعنى : أحدهما أن يكون (كُرْه) بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة، كقول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادّكَرَت فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

إذ وضعت المصدرين (إقبال) و(إدبار) موضع الصفتين (مقبلة ومدبرة) للمبالغة. فكأن القتال هو الكره ذاته. والتوجيه الآخر أن يكون (كُرْه) فُعْلا بمعنى مَفْعُول كالخُبْز بمعنى المخبوز، أي وهو مكروه لكم[59].

([55]) ينظر السابق، الجزء والصفحة أنفسهما.

([56]) ينظر عناية القاضي 2/ 217، وابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة، 1994م، 1/ 103 .

([57]) البقرة : 216 .

([58]) ينظر الكشاف 1/ 257، 258 ، وعناية القاضي 2 / 300 ، ونسبة قراءة الفتح للسلمي مأخوذة من الزمخشري، وأما الشهاب الخفاجي فلم ينسبها.

([59]) ينظر الكشاف 1/ 257، 258.

وأما الشهاب الخفاجي فقد ذكر توجيهين أيضا للكُره : أولهما ما ذكره الزمخشري من أن معناه الكراهة ، والآخر هو المشقة التي تنال الإنسان من ذاته هو لا من الخارج[60].

توجيه قراءة الفتح (فَعْل)

كذلك ذكر الزمخشري توجيهين لقراءة الفتح أولاهما أن يكون (الكَرْه) بمعنى المضموم، كالضَّعْف والضُّعْف، والآخر أن يكون بمعنى الإكراه على طريق المجاز، كأنهم أكرهوا عليه لشدة كراهتهم له ومشقته عليهم[61].

وأما الشهاب الخفاجي فذكر ثلاثة توجيهات لقراءة الفتح أولها أن الكَره بالفتح بمعنى الإكراه، والثاني أنه المشقة التي تنال الإنسان من خارج ، والثالث أن الكَره لغة وهو والكُره بمعنى[62]. والذي يظهر لي أنه إن جاز أن يكون (الكَرْه) بمعنى الإكراه على سبيل المجاز فإنما ذلك لأنه كُتب عليهم أي فُرض عليهم فرض عين في أول الأمر حتى استقر الشرع[63]، وليس كما قال الزمخشري بأنه لشدة كراهتهم له ومشقته عليهم، على أن الذي يترجح لدي أن الكَره بالفتح لغة وهما بمعنى، بدليل قوله تعالى في الآية نفسها :" وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ"، ولعل مما يؤيد ذلك ما ذكره الزجاج من أن كل ما في كتاب الله عزَّ وجلَّ من الكُرْهِ يجوز الفتح فيه، فتقول الكُره والكَرْه[64].

([60]) ينظر عناية القاضي 2/ 300.

([61]) ينظر الكشاف 1/ 258 .

([62]) ينظر عناية القاضي 2/ 300.

([63]) هذا أحد الرأيين في معنى (كُتب عليكم) في هذه الآية، والرأي الآخر أن القتال أول فرضه إنما كان على الكفاية دون تعيين ، غير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استنفرهم تعيّن عليهم النفير لوجوب طاعته، فيئول الأمر إلى الوجوب أيضا. ينظر الجامع لأحكام القرآن 3/ 38 .

([64]) ينظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه بتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 288/1 .

المبحث الثاني

التغير في أبنية الأفعال

أ- بين بنية المبني للمعلوم وبنية ما لم يسمَّ فاعله:

من تغير أبنية الأفعال الذي نتج عن تغير ضبط البنية ما ورد في قوله تعالى:" فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"[65]. فقد قرأ حفص الفعل "تَبَيَّن" على وزن (تَفَعَّل) بالبناء للفاعل، وقرأه ابن عباس رضي الله عنهما " تُبُيِّن" على وزن (تُفُعِّل) بالبناء للمفعول[66].

([65]) البقرة : 259 .

توجيه قراءة البناء للفاعل

الإشكال هنا يتمثل في فاعل الفعل (تَبَيّن) ، وقد ذكر كل من الزمخشري والشهاب الخفاجي توجيهين لهذا الفاعل : أولهما أن المسألة من باب التنازع، وأن فاعل الفعل تبين مضمر دلّ عليه فاعل (قال) ، والتقدير : فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير ، قال أعلم أن الله على كل شيء قدير. والتوجيه الآخر أن تخرج المسألة من باب التنازع ويكون التقدير : فلما تبين له ما أشكل عليه[67] ، وزاد الشهاب الخفاجي أن الفعل على قراءة المبني للفاعل فعل لازم من (تبين الأمرُ أي ظهر ووضح)[68].

توجيه قراءة البناء للمفعول

لم يوجه الزمخشري قراءة البناء للمفعول ، في حين اكتفى الشهاب الخفاجي بالإشارة إلى أن الفعل على قراءة المبني للمفعول متعدٍّ وليس لازما ، وهو من : تبينتُ الشيءَ، بمعنى علمته.[69]

مثال آخر

ومن تغير أبنية الأفعال الذي نتج عن تغير ضبط البنية ما ورد في قوله تعالى:" وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ"[70]، فقد قرأ حفص الفعل "تُغْمِضُوا" على وزن (تُفْعِلُوا) بالبناء للفاعل، وقرأه قتادة على وزن (تُفْعَلوا) بالبناء للمفعول[71].

توجيه قراءة البناء للفاعل

سياق الآية يتناول الأمر بالإنفاق من طيب المال والنهي عن الإنفاق من رديئه، إذ كانت عادة الناس انهم لا يقبلون الرديء إذا كان متعلقا بحق لهم إلا على ضرب من التساهل والتسامح، وهذا التساهل والتسامح هو توجيه الزمخشري لمعنى الفعل "تُغْمِضُوا " على البناء للفاعل، أي إلا بأن تتسامحوا في أخذه

([66]) ينظر الكشاف 1 / 308 ، وعناية القاضي2/ 338 ، ونسبة قراءة البناء للمفعول إلى ابن عباس رضي الله عنهما مأخوذة من الزمخشري، وأما الشهاب الخفاجي فلم ينسبها إلى قارئ معين.

([67]) ينظر الكشاف 1/ 308 ، وعناية القاضي 2/ 338، 339.

([68]) ينظر عناية القاضي 2 / 339 .

([69]) ينظر عناية القاضي 2 / 338 .

([70]) البقرة : 267 .

([71]) ينظر الكشاف 1/ 315، وعناية القاضي 2/ 343 ، وقد نسب كلا الشيخين هذه القراءة إلى قتادة.

وتترخصوا فيه من قولك: أغمض فلان عن بعض حقه، إذا غضّ بصره. ويقال للبائع: أغمض، أي لا تستقص، كأنك لا تبصر. وقال الطرمّاح:

لَمْ يَفُتْنَا بِالْوِتْرِ قَوْمٌ وَلِلضْـ (م) ضَيْمِ رِجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالإِغْمَاضِ[72]

ومثلما فعل الزمخشري بدأ الشهاب الخفاجي بالتأصيل اللغوي لمعنى الفعل (تُغْمِضوا)، فذكر أن الغمض هو إطباق الجفن لما يعرض من النوم يقال: غمض عينه وأغمضها، ويشير إلى رأي الراغب بأن الغمض يستعار للتغافل والتساهل بدليل قوله تعالى: "إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ" ، ورأي غيره بأنه كناية عن ذلك، كما يشير إلى معنى الإغضاء والتغافل في هذا الفعل مستشهدا بقول كثير عزة :

ومن لا يُغَمِّضْ عَينَهُ عن صَدِيقِهِ وَعَنْ بَعْضِ ما فيه يَمُتْ وَهُوَ عَاتِبُ[73]

توجيه قراءة البناء للمفعول

وجّه الزمخشري المعنى على قراءة المبني للمفعول بتوجيهين : أحدهما أن المقصود: إلا أن تُدخلوا فيه وتُجذبوا إليه. والآخر : إلا أن توجدوا مغمضين[74]، وهذان الوجهان ذكرهما ابن جني قبل الزمخشري وربما بتفصيل أكثر مما فعل الزمخشري ، يقول ابن جني :" أحد وجهي "تُغْمَضُوا فيه"، أي: إلا أن تُوجدوا مُغْمِضين متغاضين عنه. والآخر: أن يكون "تُغْمَضُوا فيه" أي: إلا أن تُدخلوا فيه وتُجذبوا إليه، وذلك الشيء الذي يدعوهم إليه، ويحملهم عليه هو: رغبتهم في أخذه ومحبتهم لتناوله، فكأنه –والله أعلم– إلا أن تسوّل لكم أنفسُكم أَخْذه فتُحسِّن ذلك لكم، وتعترض بشكّه على يقينكم حتى تكاد الرغبة فيه تكرهكم عليه"[75].

وأما الشهاب الخفاجي فقد ذكر التوجيهين أنفسهما وعقب بأن هذا المعنى وإن خلا منه الصحاح فقد نقله أبو البقاء عن ابن جني وهو إمام اللغة [76].

ج– بين بنية المضارع والأمر

([72]) ينظر الكشاف 1 / 315 .

([73]) ينظر عناية القاضي 2 / 343 .

([74]) ينظر الكشاف 1/ 315.

([75]) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 1/ 140، 141 .

([76]) ينظر عناية القاضي 2/ 343.

من تغير أبنية الأفعال الذي نتج عن تغير ضبط البنية ما ورد في قول الله تعالى: " فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"[77]، فقد قرأ حفص الفعل (أَعْلَمُ) بقطع الهمزة باعتباره مضارعا، وقرأها بعضهم[78] بوصل همزة (اعْلَم) باعتباره فعل أمر[79].

توجيه قراءة المضارع (أعْلَم)

لم يوجه أي من الشيخين قراءة المضارع، وقد ذكر ابن عاشور أن المارّ هو عزير أو أرميا أو حزقيال نبي بني إسرائيل وأنه قال "أعلم أن الله على كل شيء قدير" بالمضارع ليدل على تجدد علمه بذلك ؛ لأنه علمه من قبل وتجدد علمه إياه[80].

توجيه قراءة الأمر (اعْلَم)

اكتفى الزمخشري بالإشارة إلى هذه القراءة دون نسبة أو توجيه فقال :"وقرئ: قال اعْلَمْ، على لفظ الأمر "[81]، أما الشهاب الخفاجي فقد وجهها بأن الأمر هنا خطاب لنفسه على طريق التجريد، وأنه لا يلزم أن يقول لنفسه: اعلمي ، وأن الآمِر هو الله تعالى أو النبيّ صلى الله عليه وسلم أو الملَك ولا تجريد حينئذ.[82].

ح – بين بنيتي (فَعَل) و (فَعَّل):

من تغير أبنية الأفعال الذي نتج عن تغير في الحركات وأدى من ثمّ إلى تغير في المعنى ما ورد في قوله تعالى :" فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ"[83]، فقد قرأ عاصم وغيره[84] الفعل (يكذبون) بالتخفيف مضارعا للفعل (كَذَب) الثلاثي اللازم ، وقرأه الجمهور : (يُكذِّبون) بالتشديد مضارعا للفعل (كَذَّب) المضعف المتعدي[85].

([77]) البقرة : 259 .

([78]) نسبها ابن عطية والقرطبي وغيرهما إلى حمزة والكسائي.

([79]) ينظر الكشاف 1/ 308، وعناية القاضي 2/ 339 .

([80]) ينظر التحرير والتنوير 3 / 35 – 38.

([81]) الكشاف 1/ 308 .

([82]) ينظر عناية القاضي 2/ 339.

([83]) البقرة : 10 .

([84]) عاصم وحمزة والكسائي وخلف . انظر التحرير والتنوير 1/ 283 .

([85]) ينظر : الكشاف 1/ 61، وعناية القاضي 1/ 322.

توجيه قراءة التخفيف :

وجّه الزمخشري قراءة التخفيف دلاليا بأن المراد بكذبهم قولهم آمنا باللَّه وباليوم الآخر، وأن فيه رمزا إلى قبح الكذب وسماجته، وتخييل أن العذاب الأليم لاحق بهم من أجل كذبهم. ثم عرّف الكذب بأنه: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به [86]. وأما الشهاب الخفاجي فلم يوجه قراءة التخفيف، وقد وجهها ابن عاشور توجيها لطيفا بأن المعنى على " كَذِبِهِمُ الْخَاصِّ فِي قَوْلِهِمْ: "آمَنَّا بِاللَّهِ " وَعَلَى كَذِبِهِمُ الْعَامِّ فِي قَوْلِهِمْ: " إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ" فَالْمَقْصُودُ كَذِبُهُمْ فِي إِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَفِي جَعْلِ أَنْفُسِهِمُ الْمُصْلِحِينَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ "[87].

توجيه قراءة التشديد :

من الصيغ التي تحمل ثراء في الدلالة صيغة (فعّل) ؛ فقد ذكر لها أبو حيان أربعة عشر معنى[88]، وفصّل الشمسان فذكر لها سبعة معان في حال لزومها ، ومثلها في حال تعديها[89] ، ويعنينا من هذه المعاني ما يمكن أن توجه عليه قراءة التشديد؛ فقد ذكر الزمخشري عددا من التوجيهات التي يمكن أن تحمل عليها صيغة (فَعّل) هنا، منها أن الفعل (يكذّبون) من كذّبه الذي هو نقيض صدقه[معنى التعدية] أو من كذّب الذي هو مبالغة في كذَب [معنى المبالغة]، كما بولغ في صدق فقيل: صدّق. ونظيرهما: بان الشيء وبيّن، وقلص الثوب وقلّص. أو بمعنى الكثرة كقولهم: موّتت البهائم، وبرّكت الإبل، أو من قولهم: كذب الوحشي إذا جرى شوطا ثم وقف لينظر ما وراءه لأن المنافق متوقف متردّد في أمره، ولذلك قيل له مذبذب[90].وأما الشهاب الخفاجي فقد جاء توجيهه أكثر تفصيلا من الزمخشري فذكر أن التشديد إما أن يكون **للتعدية** ومفعوله مقدّر وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر إجلالا له عن أن يواجهه

([86]) ينظر الكشاف 1/ 61 .

[87] التحرير والتنوير 1/ 283 .

[88] هي الرمي ، والتعدية ، والتكثير ، والجعل على صفة ، والتسمية ، والدعاء للشيء أو عليه ، والقيام على الشيء ، والإزالة ، والتوجه ، واختصار الحكاية ، وموافقة تفعل وفعل ، والإغناء عنهما. البحر المحيط 1/ 51 .

[89] هي في حال اللزوم التكثير ، وصيرورة الصحبة ، وصيرورة فاعله، أصله المشتق منه ، والعمل في الوقت المشتق منه ، والمشي إلى الموضع المشتق منه ، وجعله موضعا لأصل الفعل ، واختصار الحكاية . وفي حال تعديها هي : الجعل ، والتكثير ، والتسمية ، والدعاء على المفعول بأصل الفعل أو الدعاء له ، والسلب أو الإزالة ، والقيام عليه ، وإتيانه في الوقت المشتق منه الفعل . أبنية الفعل 25– 32 .

([90]) ينظر الكشاف 1/ 61.

بالتكذيب، أو لرعاية الفاصلة ، أو لقصد التعميم إذ كان التقدير : يكذبون ما جاء به ، أي جميع ما جاء به مما يلزم تصديقه فيه، أو للاختصار ، أو لأنّ العناد وتكذيب الرسول كانا من شأن اليهود ، ولما كانوا غير مجاهرين بالتكذيب والكفر، وإلا لم يكونوا منافقين، حمله على التكذيب بقلوبهم ، أو بدون مواجهة المؤمنين بل مع شياطينهم وهو مجاز عن رؤسائهم وعقلائهم. هذا على معنى التعدية ، أما على لزوم الصيغة فمعناها حينئذ إما **المبالغة ،** لقوة كذبهم وتصميمهم عليه ، كـ(بيّن) بمعنى (تبيّن) الوارد في كلامهم بمعنى كمال ظهور الشيء واتضاحه ، أو **التكثير** دلالة على كثرة الفاعل ، كما في قولهم: موّتت البهائم. ويناقش الشهاب الفرق بين معنى التكثير في قولهم : موّتت البهائم ، ومعنى التكثير في الآية الكريمة ، فيذكر قول بعضهم إن الكثرة في قولهم (موّتت) إنما هي لتعذر تكثير الفعل بالنسبة لكل واحد وليس الأمر كذلك في الآية الكريمة ، ويجمع بين القولين بأن المبالغة بالنسبة إلى ذات الكذب في نفسه ، والكثرة بالنسبة لتعدده ، فحقيقة الأمرين راجعة إلى القوّة والكثرة[91]. وكأن الشهاب يرى أن معنى التكثير لا يتأتى إلا إذا كان الفاعل متعددا وتعذر تكثيره من كل واحد من الفاعلين كما في قولهم :(موّتت)، وأرى أنه لا يمتنع فقد ذكر الزمخشري أن مجيء وزن (فعّل) للتكثير هو الغالب عليه نحو : قطعت الثياب وغلقت الأبواب وهو يجوّل ويطوّف[92]، وجلي أن الفعلين (يجوّل ويطوّف) فعلان لازمان تفيد صيغتهما التكثير ، وقد أسندا في مثاله إلى ضمير المفرد.

ب- بين بنيتي (فَعَل يَفْعُل) و (فَعَل يَفْعِل):

ومن تغير أبنية الأفعال الذي نتج عن تغير في الحركات كذلك وأدى من ثمّ إلى تغير في المعنى ما ورد في قوله تعالى :" وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"[93]. فقد قرأ حمزة ويعقوب (فصِرهُن) بكسر الصاد – كما ذكر الشهاب – وقرأها الباقون بضم الصاد (فصُرهُن)، وقرأ ابن عباس (فصرّهن) بتشديد الراء مع ضم الصاد وكسرها .

توجيه قراءة ضم الصاد

---

(91) انظر عناية القاضي 1/ 323 ، 324 .

(92) انظر المفصل في صنعة الإعراب ص 373 .

(93) البقرة : 260 .

الفعل بضم الصاد من (صار يصور) [94] على وزن (فَعَل يفْعُل والأمر على وزن فُل) ، وقد وجه الزمخشري قراءة ضم الصاد وكسرها بأنها على معنى :فأملهنّ واضممهنّ إليك، واستشهد بقول القائل:

وَلَكِنَّ أَطْرَافَ الرِّماحِ تَصُورُهَا

أي أن الرماح تميل أعناقهم[95]

وأما الشهاب الخفاجي فكان أكثر تفصيلا من الزمخشري، فذكر – نقلا عن الفراء– أنه بمعنى قطع أو أمال لأنه بالضم مشترك بين المعنيين[96] . وذكر ابن خالويه أن (صار يصور) بمعنى مال وعطف[97].

وتظهر فائدة المعنى هنا في تعليق الجار والمجرور (إليك) فإنهما يتعلقان بالفعل (صرهن) إذا كان بمعنى الإمالة ، ويتعلقان بالفعل (خذ) إذا كان الفعل (صرهن) بمعنى التقطيع[98].

توجيه قراءة كسر الصاد

الفعل بكسر الصاد من (صار يصير)[99] على وزن (فَعَل يفْعِل والأمر على وزن فِل)، ولم يفصل الزمخشري الكلام في قراءة كسر الصاد بل جمعها مع قراءة الضم ، أما الشهاب الخفاجي فقد ذكر – نقلا عن الفراء– أنه بالكسر بمعنى القطع فقط، وعن غيره أنه بمعنى القطع والضم الإمالة[100].

توجيه قراءة ابن عباس

الفعل على قراءة ابن عباس من (صرّ يصِرّ ويصُرّ) على وزن (فَعَل يفْعِل ويَفْعُل) بمعنى الجمع. والذي يظهر لي أن هذه الأفعال على هذه الصيغ لا تختلف دلالتها كثيرا في ما بينها ، وأن اختلاف الصيغ فيها إنما هو لغات .

ج– بين بنيتي (أَفْعَل يُفْعِل) و (فَعَّل يُفَعِّل)

---

[94] ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه بتحقيق د.عبد العال سالم مكرم ص 378 . والتحرير والتنوير 3/ 40.

([95]) ينظر الكشاف 1/ 309 .

[96] عناية القاضي 2/ 341

[97] ينظر الحجة في القراءات السبع ص 378 .

[98] ينظر البحر المحيط 2/ 285 .

[99] ينظر الحجة في القراءات السبع ص 378، والتحرير والتنوير 3/ 40 .

[100] ينظر عناية القاضي 2/ 241 ، والحجة في القراءات السبع ص 378 .

من تغير أبنية الأفعال الذي نتج عن تغير في الحروف كذلك وأدى من ثمّ إلى تغير في المعنى ما ورد في قوله تعالى: " أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ..."[101]، فقراءة حفص والجمهور (يُطِيقُونه) مضارع أَطَاق وبنيته (أَفْعَل)، وقرأ عبد الله بن عباسﷺ في المشهور عنه (يُطَوَّقُونه) بالبناء لما لم يسمّ فاعله من الماضي (طَوَّق ، طُوِّق) وبنيته (فَعَّل، فُعِّل).[102]

توجيه قراءة (أَفْعَل يُفْعِل) " يُطِيقُونه"

ذكر الزمخشري أن المقصود بقوله تعالى : "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ "، المطيقين للصيام الذين لا عذر بهم إن أفطروا فهؤلاء عليهم فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ، وكان ذلك في بدء الإسلام، فرض عليهم الصوم ولم يتعوّدوه فاشتدّ عليهم، فرخص لهم في الإفطار والفدية. [103].

وأما الشهاب الخفاجي فقد ذكر أن المعنى هنا ينظر فيه إلى بلوغ الجهد والطاقة، ويلاحظ معنى الكلفة بالفعل، ويكون المراد به الشيوخ والعجائز ولا يكون منسوخا، من أطاق الفعل إذا بلغ نهاية طوقه فيه، ويرى الشهاب الخفاجي أن الهمزة في (أطاق) يمكن أن تكون للسلب، كأنه سلب طاقته بأن كلف نفسه المجهود، فسلب طاقته عند تمام بذله، ويكون مبالغة في بذل المجهود، ولا حاجة إلى تقدير (لا) قبل الفعل (يُطِيقُونه) كما ذهب إليه بعضهم[104].

توجيه قراءة (أَفْعَل يُفْعِل) "يُطَوَّقونه"

يذكر الزمخشري أن الفعل "يُطوَّقونه" تفعيل من الطوق، إما بمعنى الطاقة أو القلادة، أي يُكلَّفونه أو يُقَلَّدُونه ويقال لهم صوموا، وقد ذكر توجيهين لهذه القراءة: أولهما معنى يطيقونه، والآخر يكلفونه أو يتكلفونه على جهد منهم وعسر وهم الشيوخ والعجائز، وحكم هؤلاء الإفطار والفدية، وهو على هذا الوجه ثابت غير منسوخ.[105]

([101]) البقرة : 184.

([102]) ينظر الكشاف 1/ 226، وعناية القاضي 2/ 275 .

([103]) ينظر الكشاف 1 /226.

([104]) ينظر عناية القاضي 2/ 276.

([105]) ينظر الكشاف 1/ 226.

وأما الشهاب الخفاجي فإنه لم يوجه هذه القراءة واكتفى بقوله :" قوله: (وقرئ يطوقونه الخ) كل هذه اللغات تخريجها ظاهر"[106].

والذي يبدو لي أن هذه القراءة يمكن أن تتوجه إلى الشيوخ والعجائز ومن في حكمهم ممن يشق عليهم الصوم، فإن "يُطَوَّقونه" – كما يذكر ابن جني – كقوله يُجَشَّمُونه، ويكلفونه، ويجعل لهم كالطوق في أعناقهم[107]، وفيه دلالة على المشقة التي تستجلب التيسير، كما تقضي بذلك القاعدة الأصولية، ومن ثم جاز لهم إخراج الفدية.

([106]) ينظر عناية القاضي 2/ 275.

([107]) ينظر ابن جني: المحتسب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1994م، 1/ 118 .

رابعا : الخاتمة والنتائج:

- رصدت هذه الدراسة بعض الآراء قديما وحديثا في أوجه الاختلافات بين القراءات القرآنية وهذه الآراء على تعددها تكاد تتطابق في ما بينها ، وقد رأت الدراسة أن العدول عن بنية إلى أخرى يصحبه تغير في المعنى وفي الوظائف النحوية أحيانا إلا إن كان لغة .
- كان الزمخشري أكثر حرصا على استقصاء القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وقد أشار إلى كثير من القراءات التي أغفل الشهاب الخفاجي ذكرها.
- حرص الزمخشري على استقصاء القراءات الواردة متواترها وشاذها صحبه إغفال للتحليل أو للتعقيب على القراءات في بعض المواضع، أما الشهاب الخفاجي فقد كان أكثر حرصا على تحليل القراءات القرآنية المختلفة وتوجيهها نحويا ودلاليا وتوضيح الفروق الصرفية والدلالية بين بنية وأخرى، وكان يستشهد لها أحيانا من لغة العرب، وكان جهده في كثير من تلك المواضع جمعا لأقوال السابقين مثل الفراء والزمخشري وأبي حيان وغيرهم ونقلا لها.
- لم يكن أحدهما أكثر حرصا على نسبة القراءات إلى أصحابها من الآخر، فكلاهما يتقاصر عددُ القراءات المنسوبة إلى أصحابها لديه عن عدد القراءات التي لم تنسب إلى قارئ معين، والتي كان يذكرها بصيغة المبني للمفعول (قُرِئَ).
- أثبتت الدراسة من خلال النماذج التي عرضتها أن تغير البنية يتبعه تغير في الدلالة – وأحيانا في الوظائف النحوية – إلا ما كان لغات متعددة تكلم بها العرب .
- في اختلاف البنية الصرفية لأبنية الأسماء بين القراءات القرآنية عند الزمخشري والشهاب الخفاجي في تفسير سورة البقرة رصد البحث الاختلافات الآتية:
  - اختلاف البنية بين الإفراد والجمع.
  - اختلاف البنية بين اسم الفاعل واسم المفعول.
  - اختلاف البنية بين المصدر والصفة المشبهة.
  - اختلاف البنية بين صيغتي (مَفُعْلَة) و(مَفْعَلَة).
  - اختلاف البنية بين صيغتي (فُعْل) و(فَعْل).
- في اختلاف البنية الصرفية لأبنية الأفعال بين القراءات القرآنية عند الزمخشري والشهاب الخفاجي في تفسير سورة البقرة رصد البحث الاختلافات الآتية:
  - اختلاف البنية بين البناء للفاعل والبناء للمفعول.
  - اختلاف البنية بين صيغتي المضارع والأمر.
  - اختلاف البنية بين صيغتي (فَعَل) و(فَعَّل).

- اختلاف البنية بين صيغتي (فَعَل يَفْعُل) و(فَعَل يَفْعِل).
- اختلاف البنية بين صيغتي (أفْعَل يُفْعِل) و (فَعَّل يُفَعِّل).

ثبت المصادر والمراجع

- **ابن الأثير،** ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد الشيباني الجزري: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية 1420هـ.
- **البيضاوي،** ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل بتحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1418ه.
- **ابن الجزري،** شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف: النشر في القراءات العشر بتحقيق علي محمد الضباع، بيروت ، دار الكتب العلمية، د.ت.
- **ابن جني،** أبو الفتح عثمان الموصلي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة، 1994م.
- **أبو حيان الأندلسي،** أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف: البحر المحيط بتحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ.
- **ابن خالويه،** أبو عبد الله الحسين بن أحمد : الحجة في القراءات السبع بتحقيق د.عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، بيروت ، دار الشروق، 1401هـ.
- **راضي،** د. سحر سويلم: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة في القراءات السبع)، الطبعة الأولى، القاهرة، بلنسية للنشر والتوزيع، 2008م.
- **الزبيدي،** السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس(الجزء 21 بتحقيق عبد العليم الطحاوي ومراجعة مصطفى حجازي)، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام بالكويت، 1984م.
- **الزجاج،** أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه بتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- **الزركشي،** بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1957م.
- **الزمخشري،** جار الله محمود بن عمر:

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الثالثة ، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب بتحقيق د.علي بو ملحم، الطبعة الأولى ، بيروت، مكتبة الهلال، 1993م.
- **السامرائي،** د.فاضل صالح: معاني الأبنية في العربية، الطبعة الثانية ، عمّان، دار عمار للنشر والتوزيع، 2007م.
- **سيبويه،** أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب بتحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي، 1988م.
- **السيوطي،** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م .
- **الشمسان،** أبو أوس د. إبراهيم: أبنية الفعل، دلالاتها وعلاقاتها، الطبعة الأولى، جدة ، دار المدني، 1987م.
- **الشهاب الخفاجي،** شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، بيروت، دار صادر، د.ت.
- **الطبري،** محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، القاهرة 2000م.
- **ابن عاشور التونسي،** محمد الطاهر بن محمد : التحرير والتنوير **(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- **ابن عطية الأندلسي،** أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه.
- **القرطبي،** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي: الجامع لأحكام القرآن بتحقيق سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب 2003م.